التفصيل ازيد لكثرته بحسب تكثر متعلقاته
من حيث انها يجب الايمان بها وان لم
تتكثر من حيث ذواتها فتامل
وحاصله انه يزيد الخ كذا نقل عن امام
الحرمين وغيره وقد يتوهم ان حاصله
هو ان الدوام على العبادة عبادة
اخرى فلذا اثيب عليه في كل حين
وليس بشئ لان كون الدوام عبادة غير
كونه ايمانا فان الدوام على التصديق
غير التصديق بالضرورة وفيه
نظر لان حصول المثل وقد يدفع
بان المراد زيادة اعداد حصلت وعدم
البقاء لا ينافي ذلك ومن ذهب
الى ان الاعمال من الايمان فرضا كانت او
نفلا كما هو مذهب الخوارج والغلاة
وعبد الجبار وفرضا فقط كما هو مذهب
الجبائيين واكثر معتزلة البصرة فان
قلت انتفاء الجزء يستلزم انتفاء
الكل فكيف يتصور الزيادة والنقصان
قلت

قلت النوافل مما يقع جزءا لما شرع
جزءا وكذلك بعض الفرايض قد يقع
فرضا فيقع جزءا من غيره ان يشرع كذلك
كزيادة القراءة والقيام بحسبها في
الصلاة وايضا قد ينتقص بعض انواع
الفرايض بانتفاء وجوبه كالزكاة عن
الفقير او بعض افرادها بحسب قصر
الهم كالصلاة والزكاة بل على ان لا
يجب الكل كمن مات قبل ان
يجب عليه شئ وبه يعلم ان الايمان
عند المعتزلة طاعة لا يخرج عنها
طاعة او واجب كذلك فتدبر
وبهذا الاعتبار اي باعتبار التحصيل
فان التكليف بالشئ بحسب نفسه
غير التكليف به بحسب تحصيله والاول
لا يتصور الا في معلولة الفعل واما جعل
التكليف بالايمان تكليفا بالنظر الى
الموجب لم يعهد ولى عن ظاهر قولهم
معرفة الله واجبة اجماعا وقوله تعالى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)